الفصل الأول
الإطار العام – المدخل الفكري والنظري

1- الإطار العام:

تتعدد العوامل التي تؤثر في العمران بوجه عام وفي العمران الحضري بوجه خاص، والعمران هو الصورة الاختزالية لكل جوانب الحياة التي أوجدتها الطبيعة وأنتجها الإنسان بالتكامل والتعامل معها (ابن خلدون، المقدمة، تعريف العمران).

والمدينة عمومًا تتكون من موقع يحدد علاقتها بكل ما عداها، وموضع يعكس خصائص المكان وموارده ومحدداته، ومن تفاعل هذين المكونين الأساسيين تتولد وظيفة المدينة وشخصيتها وتركيبها الداخلي.

وتتميز مصر بطبيعة جغرافية تضاريسية فرضت عليها أن يكون شكل المعمور بها خطيًّا مع طول النهر، وبالتالي فإن مواقع المدن المصـرية لم تكن انتقائية بقدر ما هي ضرورة جغرافية فرضتها ظروف فيضان النيل مع الظروف الطبوغرافية الطبيعية، وهي ضرورة قد تصل إلى درجة الحتم الجغرافي في كثير من الحالات، وبالتالي فإن موقع المدينة المصرية يرجع غالبًا إلى موضعها (جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الأول، ص 67، 163).

وتركيب المدينة هو استجابة لعوامل متعددة، أبرزها العوامل السياسية أو الاتجاهات الأيديولوجية للحكم، وما يتبعه من توجهات السياسة العامة والاقتصادية على وجه الخصوص؛ حتى يمكن القول إنه إذا كان هناك حتم جغرافي يحكم موقع المدينة، فإنه يكاد يكون هناك حتم سياسي لتشكيل عمران المدن المصرية، وقد يكون حتمًا إيجابيًّا بغرض توطين مشروعات، أو حتمًا سلبيًّا بإغلاق أو نقل أو إهمال مشروعات، أو إغفال كامل للمدينة طبقًا لخيارات ومسارات السلطة. وعلى ذلك فإن المدن المصرية بوجه عام تتميز بأنها وقعت بين حجري رحى يمثلان الحتم الجغرافي والحتم السياسي، واللذين يشكلان معًا اللاندسكيب الخارجي والداخلي للمدينة وتبايناته في المراحل التاريخية المختلفة، طبقًا لمعطيات التطور التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي حسب وصف د. أحمد إسماعيل.

والعمران الحضري المصري يبدو ظاهريًّا بطيئًا في ديناميكيات تحوله، وكذلك تأثره بالعوامل المختلفة (سياسيًّا، وإداريًّا، واجتماعيًّا ... إلخ)، وخصوصًا كلما صغر حجم التجمع العمراني. وهذه الرؤية الظاهرية، البعيدة عن الواقع، أدت إلى تعتيم شديد على القراءة الفاحصة لأحوال العمران الحضري وتحولاته عبر الزمن، خاصة في المدن المتوسطة والتي تشكل نسبة تفوق 40٪ من إجمالي

سكان الحضر بمصر، والتي شهدت عبر القرنين الأخيرين تحولات عميقة في بنيتها السكانية والعمرانية.

يشكل هذا –على وجه التحديد– الظاهرة الأساسية (تحولات العمران) التي استدعت وحفزت، وقادت أيضًا عملية إعداد هذا الكتاب ومساره الفكري، والذي يشكل فجوة معرفية ومعلوماتية عميقة في دراسات العمران المصري، والتي وإن كانت تحظى ببعض الدراسات عن أشكال ومنظومات العمران في فترات تاريخية مختلفة، كلقطات ساكنة (إستاتيكية)، إلا أنه يندر وجود دراسات شاملة عميقة عنيت بدراسة تحولات العمران، وفضلًا عن التحليل العميق لديناميكيات هذه التحولات، والقوى الدافعة والعوامل المؤثرة وآليات التغيير ... إلخ، وهو ما استدعى إعداد هذا الكتاب، وانطلاق مساره البحثي والفكري، والذي أفضى إلى اشتباكه الأساسي مع واحدة من أهم الآليات الأساسية في تحولات العمران، ألا وهي توجهات السلطة العليا ونوعية سياساتها في الحكم، في إطار غاياتها العليا وأيديولوجياتها، ومدى طموحها ونجاحها، أو قصورها وفشلها، في بلوغ هذه الغايات.

وتجدر الإشارة هنا إلى الدراسات التي تناولت التطورات السياسية والاقتصادية لمصر خلال تاريخها الحديث، ومنها ما تناول الفترة بتمامها ومنها ما تناول بعضًا منها وتحديدًا في ظروف سياسية محددة أو في مدى زمني محكوم بأحداث تاريخية مؤثرة (كفترة ما بين الحربين العالميتين على سبيل المثال)، ومن جانب آخر، فإن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تطور المدن المصرية من إحدى جوانبها؛ كتطور استعمالات الأراضي، أو تطور وظائف المدن، وغير ذلك من الجوانب العمرانية التي يمكن تتبع تطورها. وعلى ذلك، فإن الدراسات التي تتناول تفاعل وتقاطع مسار تطور كلا المجالين معًا (التطورات السياسية والاقتصادية والتطورات العمرانية) هي قليلة ونادرة، وغالبًا ما تتناول هذه العلاقة في مدى زمني محدود، أو في مجال مكاني محدود، أو من خلال دراسة أحد جوانبها.

ومثال ذلك دراسة مدن مصر ذات التبادل الحضاري[1] التي ركزت على عمران رشيد وتطوره، من خلال مدخل عام لعمران الدلتا، ولعل هذه الدراسة هي الدراسة الوحيدة –على حد علمنا المتواضع– التي تناولت موضوع تتبع تطور عمران مدينة في خلال مدى زمني ممتد، وتناولت المؤثرات المختلفة على مراحل نمو المدينة، بما فيها المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية دون المؤثرات السياسية. وقد يضاف إليها دراسة أندريه ريمون عن تطور مدينة القاهرة، وإن كانت دراسة تاريخية

(1) طاهر الصادق، ومحمود يسري، وجليلة القاضي، وآخرون: مدن مصر ذات التبادل الحضاري (رشيد) التقرير النهائي، ثلاثة أجزاء، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 1994.

في المقام الأول، وكذلك دراسة جانيت أبو لغد عن التطورات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع المصري، وإن كانت أقرب للدراسات الديموغرافية، كما أنها تناولت مدى زمني محدود نوعًا ما.

ولكن لا شك أن وفرة الدراسات التي تغطي جوانب مختلفة من موضوع هذا الكتاب مثلت دعمًا كبيرًا للبحث وبقدر معقول، على الرغم من اختلاف مجالات وأهداف هذه الدراسات عن مجال هذا الكتاب، وقد لوحظ وجود تباين في بعض الاستنتاجات النهائية لبعض الدراسات السابقة، والتي تتناول موضوعًا واحدًا، ولكن يظل ذلك يخضع لاختلاف المناهج والأهداف من وراء كل دراسة، ويعرض ملحق (1)[1] بيانًا بأهم الدراسات والأبحاث والرسائل العلمية التي تتقاطع مع موضوع الكتاب في بعض جوانبه.

وفي إطار ما سبق، فإن الدراسة في مراحلها الأولى قد رصدت بعض الملاحظات الخاصة بتطور المدن المصرية، وذلك كما يلي:

- مدينة رشيد وبزوغ نجمها في عصر النقل النهري البحري؛ حيث هي ميناء مصر الأول وطريق الربط المائي الوحيد بين المعمور المصري والإسكندرية، ثم تراجعها حضريًّا إلى حد الاقتراب من الاضمحلال بمجرد شق الترعة المحمودية، وأصبحت بذلك هي البديل في الربط بين المعمور المصري والإسكندرية (عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، 2000، ص 492).
- مدينة المحمودية، بدون مقدمات وبدون إمكانات موقعية، أصبحت الوريث الشرعي لمكانة رشيد، بأن أصبحت نقطة التموين والإمداد في منتصف المجرى الملاحي المائي بين القاهرة والإسكندرية عبر ترعة المحمودية (ويقول د. جمال حمدان إن محمد علي بشق ترعة المحمودية قد أعاد بعث مدينة الإسكندرية للقيام بدورها الحضاري الذي فقدته إبان الفتح الإسلامي لمصر).
- مدينة دمنهور لم تأخذ مكانها كعاصمة فعلية لمحافظة البحيرة إلا بعد الاعتماد على خطوط السكك الحديدية في النقل بين القاهرة والإسكندرية كبديل للنقل النهري، وبالتالي ورثت دمنهور المحمودية، والتي كانت قد ورثت من قبل رشيد (فاطمة علم الدين: تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر، 1882: 1914، ص 21، 22، 23).
- مدينة الرحمانية ذات الأهمية الحضرية المحدودة الآن، يروي عنها عبد الرحمن الرافعي أن نابليون لما شاهد المدينة بصحبة علماء الحملة الفرنسية رأى في موقعها وإمكاناتها الموضعية –

(1) انظر ملاحق الفصل الأول، ملحق رقم 1.

حيث كانت هي فم ترعة الإسكندرية- أنها هي الأجدر بأن تكون عاصمة مديرية البحيرة، وأمر قواده وعلماؤه باتخاذ اللازم نحو ذلك، ولكن رحيلهم عن مصر حال دون ذلك (عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم، 1998، ص 245).

- مدينة السويس ودورها المهم الذي بدأ مع الحروب الوهابية، ثم شهودها اضمحلالًا شبه تام بعد معاهدة لندن 1840، ثم حدوث نهضة تنموية مرة أخرى مع حفر قناة السويس (عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي والنهضة المصرية في القرن التاسع عشر، 1999، ص 39).
- مدينة أبوجرج بمركز بني سويف (قرية أبو جرج حاليًا)، والتي يروي عبد الرحمن الرافعي أنها كانت ثاني أكبر مدينة في مديرية (محافظة) بني سويف بعد مدينة بني سويف (عبد الرحمن الرافعي: تاريخ الحركة القومية، 1998، ص 354)، وتحولها إلى قرية، تحول عكسي، كما هي مصنفة إداريًا، وكما وردت بالقاموس الجغرافي لمحمد رمزي.

ويمثل ما سبق جزءًا يسيرًا من الأمثلة التي تلفت النظر إلى قوة تأثير التحولات السياسية والاقتصادية على عمران المدن بشكل عام، والتي استدعت ضرورة البحث في هذه العلاقة ونتائجها، وعلى وجه التحديد في العصر الحديث في مصر، وباعتبار تسارع ووضوح تحولات العمران من خلال التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية عالميًا ومحليًا.

ولقد شهدت مصر في العصر الحديث تجربتين نهضويتين متشابهتين في كثير من الجوانب، أولاهما التي بدأها محمد علي، ثم تعرضه لضغوط دولية عطلت خططه، وأجهضت قدرًا كبيرًا من طموحاته، ثم امتدت التجربة بعد ذلك في أولاده، وإن كانت التجربة قد انتهت إلى حد كبير بعد معاهدة لندن، وانتهت تمامًا فعليًا بالاحتلال البريطاني لمصر، ونظريًا بقيام ثورة يوليو، وانتهاء حكم الأسرة العلوية، والتجربة الثانية هي التي بدأت مع قيام ثورة يوليو 1952 ومستمرة نسبيًا حتى الآن.

ويتناول الكتاب التجربتين معًا؛ حيث تتشابه التجربة الثانية في بعض الجوانب مع التجربة الأولى، وتنقلب عليها في كثير من الجوانب الأخرى وهو ما يتيح استكشاف وقراءة ظواهر تحولات العمران وديناميكيتها والعوامل المؤثرة فيها، والذي أسفر في النهاية عن أن التحولات السياسية المرتبطة بالسلطة الحاكمة -غاياتها وأيديولوجياتها ونوازعها- تشكل القوة الدافعة الأساسية للتحولات، وتشكل التحولات الاقتصادية التابعة آليات التغيير سريعًا أو بطيئًا.

وتتميز تجربة نهضة مصر في زمن الأسرة العلوية -بدءًا من عصر محمد علي- بتحولات جذرية في أيديولوجية الحكم واقتصاده السياسي من خلال فترات الحكم المتعاقبة عليه، فتتأرجح هذه السياسة

بين تكوين قوة عسكرية هائلة، وعصر فتوحات كبرى، وتكوين إمبراطورية، وما يستلزمه ذلك من تصنيع ومشروعات عملاقة، وتكوين جيوش، وإنشاء موانئ، وتأسيس مدارس تخصصية، مع الاحتفاظ باستقلالية مصر عن النفوذ الأجنبي، وهي سمات حكم محمد علي (عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، 2000).

ثم تتولى سدة الحكم بعد هذه المرحلة طبقة تتبنى سياسة الكفاية الزراعية، وانحسار الدور المصري إلى داخل حدود مصر؛ ومن ثم إغلاق المصانع والمدارس والموانئ، والاهتمام بالفلاح المصري والزراعة، على أساس أن مصر لا تصلح إلا لذلك (عهد عباس)، (عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، 2000، ص 15 – 27).

وتتحول السياسة مرة أخرى في اتجاه التجارة إلى جوار الزراعة، مع الإبقاء على المصانع مغلقة والمدارس مهملة، وتوجيه اهتمام الدولة بالكامل إلى شق مجرى ملاحي عملاق (قناة السويس)، مع الانفتاح على الغرب، وزيادة قوة النفوذ الأجنبي (عهد سعيد)، (عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول، 2000، ص 29، 71)، (أحمد الشربيني: تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية من 1840 إلى 1914، ص 96، 158).

ثم تأتي بعد ذلك محاولة بعث النهضة المصرية على طريقة محمد علي مرة أخرى، بإعادة فتح المصانع والمدارس والاتجاه إلى التصنيع، ولكن مع الانفتاح الكامل على الأسواق الأوربية، وهو ما لم يفعله محمد علي، وما تبع ذلك من سقوط في براثن الدين الخارجي، واستغلال التدخل الأجنبي، وضياع الاستقلال الاقتصادي لمصر (عهد إسماعيل)، (عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، الجزء الأول والثاني، 2000). ثم تحولت مصر بعد ذلك إلى مزرعة لإنتاج المواد الخام، وسوق لتصريف منتجات الغرب (عهد الاحتلال البريطاني).

بدأت التحولات الجذرية في أيديولوجية النخبة الحاكمة ومع قيام ثورة يوليو 1952، وما تبع ذلك من سياسات اقتصادية، تعتبر حالة مصرية خالصة، وقد انعكست كل هذه التحولات على العمران المصري بوجه عام، وعلى العمران الحضري على وجه الخصوص. في هذا الإطار الزمني يعنى الكتاب بدراسة وتحليل منظومة العمران المصري وتطورها في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية التي وجهت –وتوجه– تحولات المدن في الفترة منذ نهاية الحملة الفرنسية وبداية القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد منذ تولي محمد علي حكم البلاد في 1805، وحتى نهاية القرن العشرين، ويشمل المجال المكاني للبحث والدراسة حدود الدولة المصرية خلال هذه الفترة، مع استبعاد مدن الحدود والمدن المتحولة عن قرى، والتي يبلغ عدد سكانها أقل من 10 آلاف نسمة في

تعداد عام 1996، كما تم استبعاد المدن الكبرى الثلاث (القاهرة والإسكندرية والجيزة) من التصنيف الوظيفي للمدن منذ منتصف القرن العشرين لأسباب سوف تذكر لاحقًا.

2- الإشكالية وتساؤلات جوهرية:

تشير العديد من الدراسات والتحليلات لتطور منظومة العمران المصري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لوجود تحولات وانقلابات واضحة في طبيعة المنظومة، وذلك برغم الثوابت والملامح الجغرافية الحاسمة والحاكمة؛ حيث تعتبر الحالة المصرية -سواء من حيث خصائص الموضع أو إمكانات الموقع- حالة خاصة يصعب أن تنسحب عليها النظريات والفرضيات والقوالب الجاهزة لتفسير هيكل النسق العمراني (الحضري والريفي)، أو هيكل التركيب الداخلي (للمدينة / القرية).

وتتيح القراءة العميقة لنتائج هذه التحليلات استنتاجًا أوليًّا، مضمونه أن التوجهات السياسية العليا (القرارات السياسية) تلعب دورًا جوهريًّا في تشكيل وصياغة منظومة العمران المصري في تاريخ مصر الحديث، على الرغم من قوة ورسوخ ثوابته الجغرافية والبيئية الحاسمة والحاكمة. ويشكل البحث والاستقصاء المكثف لهذا الاستنتاج القضية الأساسية لهذا الكتاب، بيد أن هذه الإشكالية لا ترتبط بمسألة وجود علاقة بين القرارات السياسية العليا ومنظومة العمران، وهو ما يشكل بديهية مقبولة، بقدر ما ترتبط هذه الإشكالية باستكشاف وتحليل طبيعة العلاقة وخصوصيتها في البيئة المصرية خلال الفترة التاريخية المختارة.

وفي هذا الإطار فإن التساؤل الرئيس للدراسة يعنى باستكشاف وتحليل آليات العلاقة بين القرارات السياسية العليا وأيديولوجية الحكم من جانب، ومنظومة العمران وتطورها التاريخي من جانب آخر، وخاصة في ظل عمران تاريخي محكوم بعوامل جغرافية وأيديولوجية حاسمة، وتظل محاولة تشكيل إجابة متكاملة عن هذا التساؤل في ظل التداخل والتشابك الضخم بين كل العوامل المؤثرة مرتبطة بكفاءة اختبار حجم وأهمية الوزن النسبي للتوجهات السياسية العليا، مقابل عوامل أخرى عديدة، مثل التأثيرات العالمية والتطور التكنولوجي ... إلخ، في التأثير على تغيرات منظومة العمران المصري. ويضع الإطار الاستكشافي الكلي للدراسة هذا الكتاب في إطار الدراسات المعنية بتحليل التفاعل بين عمليات "صناعة" القرار و"تطور العمران".

3- الأهداف والمنهج:

يستهدف هذا الكتاب بصفة أساسية -في إطار التساؤل الرئيس- محاولة طرح نظري لتفسير طبيعة العلاقة التفاعلية بين القرارات السياسية والاقتصادية العليا، والمرتبطة بأيديولوجية مؤسسة

الحكم، وتشكيل وتطور منظومة العمران المصري خلال الفترة الممتدة من نهاية الحملة الفرنسية وحتى نهاية القرن العشرين.

ويرتبط بهذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الثانوية، والتي تشكل في مجموعها خطوات عمل مرحلية، وإن كانت نتائج كل مرحلة يمكن أن تشكل مخرجًا مستقلًّا في حد ذاته، وذلك فيما يلي:

1- رصد وتحليل التحولات الهيكلية في منظومة العمران المصري خلال فترة الدراسة، وتجريدها في شكل مراحل زمنية متجانسة، وتحديد تحولاتها المفصلية.

2- رصد وتحليل التحولات في أيديولوجية الحكم وتوجهات السياسات العليا خلال فترة ممتدة، ليس كهدف في حد ذاته من الناحية العلمية؛ ولكن بالقدر المحدود والمنظور الخاص الذي يسمح بتحديده علميًّا كظاهرة مدروسة (صناعة القرار مقابل منظومة العمران وتطورها التاريخي).

3- صياغة وتحديد واختبار صلاحية منهجية عملية رصد التحولات في المنظومات العمرانية من خلال متغيرات مختارة، مثل منظومة الأحجام والنشاط الاقتصادي والوظائف للمستوطنات البشرية، وكذلك عناصر البنية الأساسية القومية (الموانئ، خطوط السكك الحديدية ... إلخ).

وفي هذا الإطار يشتمل منهج الدراسة على عدة مراحل متتابعة على الوجه التالي:

1- تطوير وصياغة منهجية علمية لرصد التحولات في منظومة العمران.

2- مرحلة التجريد والتصنيف المرحلي الزمني لظواهر التحولات السياسية والعمرانية، ويتم فيها تقسيم المجال الزمني للدراسة إلى فترات متجانسة نسبيًّا من حيث طبيعة الأيديولوجيا الحاكمة، وطبيعة المشروع السياسي الاقتصادي.

3- مرحلة رصد التطورات والتحولات في التوجهات السياسية العليا، ويتم خلالها رصد التحولات الجوهرية في أيديولوجية الحكم والسياسات العليا، وما ارتبط بها من قرارات وإجراءات مركزية ومشروعات على الأرض.

4- مرحلة رصد التطورات والتحولات في منظومة العمران المصري، وفيها يتم عمل رصد لهيكل منظومة العمران الحضري في فترات متتابعة على امتداد فترة الدراسة، باستخدام بعدي الحجم السكاني والنشاط الاقتصادي ومؤشرات استعمالات الأراضي (قدر المتاح) لتحديد (التراتب الحجمي والدور الوظيفي) وغيرهما، وربط هذه التطورات بالمؤثرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال نفس المرحلة أو المراحل التي سبقتها.

5- مرحلة التحليل المتكامل، وتشكل المرحلة الأساسية المركزية لعملية البحث؛ حيث يتم من خلالها استكشاف طبيعة التفاعل بين التوجهات السياسية والأيديولوجية والقرارات العليا المرتبطة بها، من جهة، والتحولات في منظومة العمران من جهة أخرى.

6- مرحلة صياغة وبلورة النتائج النهائية للدراسة، من خلال التوثيق لطبيعة العلاقة بين أيديولوجية الحكم والاقتصاد السياسي من جانب، والتطورات الحادثة في تشكيل منظومة العمران المصري، وصياغة مجموعة من المؤشرات الأولية، يمكن أن تفيد في الأبحاث المستقبلية المعنية بتوقع الهيكل العام لهذه المنظومة في ضوء السيناريوهات المحتملة للسياسات المستقبلية.

4- المنهجية التفصيلية لدراسة وتحليل التطورات في منظومة العمران المصري:

يشتمل تعريف المدينة على بعدين أساسيين، يؤثر كل منهما في الآخر، هما حجم سكان المدينة ووظيفتها؛ بل يمكن اعتبار كليهما دالة خطية في الآخر (في ظل ظروف طبيعية)؛ حيث تطورت وظيفة المدينة بالتوازي مع نموها الحجمي؛ ولكنها تتبعه زمنيًّا في البداية، هذا في التطور والنمو، أما في التدهور والأفول فإن الحجم يتبع الوظيفة في تراجعها؛ حيث إن وظيفة المدينة هي الأكثر حساسية لآليات (الضغوط والاستجابة)، والتي تحكم النمو الحضري بوجه عام منذ النشأة وحتى الأفول[1].

ومن خلال تتبع تطور حجم المدن ووظائفها، يمكن -بشكل أو بآخر- الاستدلال على حجم وآليات التحولات العمرانية التي شهدها النسق العمراني الذي يضم هذه المدن، ويركز موضوع البحث على العلاقة بين التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من جانب، والتطورات التي شهدتها منظومة العمران المصري في هذه الفترة من جانب آخر، وهذه العلاقة تم تناولها نظريًّا بشكل نوعي تخصصي، مرهون بحدود الزمن والمكان، وهو ما يجعل الدراسات النظرية المطروحة في هذا المجال (حسب الطبيعة البحثية للدراسة) تغطيها بشكل جزئي غير مكتمل، ولعل المبادئ النظرية التي ضمنها ابن خلدون في مقدمته تكون هي الأقرب في دلالاتها إلى موضوع البحث (مع الوضع في الاعتبار تطور بعض المفاهيم ودلالاتها بين عصر تدوين المقدمة، ووقت كتابة هذا الكتاب).

وتبقى المبادئ (أو الفرضيات النظرية) لمقدمة ابن خلدون، في نظر الباحث، مدخلًا نظريًّا مناسبًا

(1) لمزيد من التفاصيل عن الأطر النظرية للتصنيف الوظيفي للمدن وتطورها، راجع رسالة الماجستير للباحث: تطور وظائف المدن المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2000، الفصل الثاني.

لدواعي التحليل التكاملي الذي ستعتمد عليه الدراسة في مراحلها المختلفة، خاصة وأنها تضع إطارًا تفسيريًّا لمظاهر ومراحل (دورات) النمو والأفول للمدن، مقترنا بآليات حدوث هذه المظاهر.

نظرًا لامتداد فترة الدراسة، ووقوع جزء كبير من هذا المدى الزمني في فترة لم يكن فيها تعدادات إحصائية رسمية دقيقة، حيث ظهر أول تعداد رسمي متعارف عليه علميًّا عام 1882، فإن الدراسة اعتمدت على الدراسات المتاحة (وأغلبها دراسات وصفية) لتتبع التطور في منظومة العمران المصري خلال فترة ما قبل التعدادات الرسمية، أما خلال الفترة التالية فقد اعتمدت بشكل أساسي على نتائج التعدادات الرسمية في دراسة تطور منظومة العمران المصري، من خلال تتبع تطور أحجام المدن ومراتبها الحجمية، كما تم تتبع تطور وظائف المدن، من خلال عمل تصنيف وظيفي للمدن المصرية، بدءًا من عام 1917 وحتى نهاية فترة الدراسة، وتعتبر دراسة التطور الوظيفي للمدن في هذه الدراسة أحد أهم آلياتها للوصول إلى هدف الدراسة الرئيس؛ لتفسير طبيعة العلاقة التفاعلية بين القرارات السياسية والاقتصادية العليا لأيديولوجية الحكم، وتشكيل وتطور منظومة العمران المصري خلال فترة الدراسة، ولذلك فإنه من الضروري عرض أسلوب التصنيف الوظيفي المستخدم في هذه الدراسة فيما يلي:

أسلوب التصنيف الوظيفي المقترح في الدراسة:

اعتمدت الدراسة في التصنيف الوظيفي للمدن المصرية علي البعد الإحصائي، مرتكزة في ذلك على بيانات التعداد الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومما يجدر الإشارة إليه أن الاعتماد على بعد واحد عند التصنيف الوظيفي للمدن يعد قصورًا في الدراسة؛ حيث قد تكون النتائج مضللة نسبيًّا، أو لا تعبر بوضوح عن الواقع الفعلي، ولكن ظروف هذه الدراسة -بما لها من بعد تاريخي- يجعل الحصول على بيانات أخرى مساعده كاستعمالات الأراضي، أو بيانات العوائد الاقتصادية لكل نشاط، أو حجم الإنتاج المحلي لكل مدينة، وكذلك الأنشطة التصديرية، إلى غير ذلك من هذه العوامل التي تساعد في تحديد الهوية الوظيفية للمدينة - أمرًا عسيرًا، ولا يمكن الحصول عليه بمستوى الدقة المطلوب، فمن العسير مثلًا الحصول على بيانات توزيع استعمالات الأراضي في مدينة سمالوط عام 1927، وكذلك ليس من السهل تقدير العوائد الاقتصادية للأنشطة الاقتصادية في مدينة طهطا عام 1937 (وذلك على سبيل المثال وليس الحصر)، فكل ذلك يجعلنا أمام إشكالية حقيقية بين ما هو متاح من بيانات يمكن الاعتماد عليها في دراسة تصنيف وظيفي له عمق تاريخي (دراسة تطور)، وبين ما تتطلبه الدراسة من تحقيق للبيانات.

وهذه الإشكالية ليست خاصة بهذه الدراسة على وجه التحديد؛ ولكنها إشكالية عامة لمثل هذا النوع من الدراسات، فيقول الدكتور أحمد إسماعيل[1]: *(تحديد أهمية الوظائف التي تمارس في المدينة ليس أمرًا سهلًا؛ فهل نعتمد على العائد الذي تدره وظيفة ما إلى المدينة في صورة نقدية؟ وكيف يتسنى لنا حساب ذلك العائد ومقارنته بالدخول التي تدرها الوظائف الأخرى؟! وهل يمكن الوصول إلى تقدير صحيح بالنسبة لكل وظائف المدينة، بما في ذلك الخدمات؟ وكيف يمكن حساب المقابل النقدي للخدمات المجانية التي تقدمها الدولة؟ بل هل يمكن الوصول إلى أرقام صحيحة لأرقام المبيعات في كل من تجارة الجملة وتجارة التجزئة؟ وربما تكون صعوبة التوصل إلى نتائج يمكن الوثوق بها بناء على إجابات الأسئلة السابقة، هي التي أدت إلى أن معظم الباحثين في اقتصاديات المدن ووظائفها أصبحوا يجدون نتائج أكثر قيمة في الاعتماد على بيانات وظائف السكان وحرفهم ونشاطهم الاقتصادي، كما تنشرها التعدادات أو إحصاءات القوى العاملة، هذا بالإضافة إلى استخدام أسلوب الاستبانة والعينات الإحصائية؛ للتحقق من صحة البيانات المنشورة، فإذا توفر لدينا بيانات عن وظائف كل ساكن في المدينة ممن يمارسون أنشطة اقتصادية، فإن ذلك يكون خطوة أساسية في التوصل إلى وظائف المدينة، ويعني ذلك أن الوظائف التي تمارسها المدينة هي محصلة للوظائف التي يمارسها سكانها)*.

وتعتبر هذه الدراسة واحدة من تلك الدراسات التي اعتمدت على النشاط الاقتصادي لسكان المدينة كأساس لتحديد الهوية الوظيفية للمدينة[2].

تقسيم فترة الدراسة إلى مراحل زمنية متجانسة طبقًا لتوجهات مؤسسة الحكم:

تمتد فترة الدراسة إلى نحو قرنين من الزمان، وهو ما يجعل دراسة تفاصيل تطوراتها السياسية والاقتصادية والعمرانية على طول هذه الفترة (كمرحلة واحدة) أمرًا عسيرًا على المستوى البحثي، ولذلك تم عمل تصنيف زمني لمراحل الدراسة في ضوء عدة اعتبارات، والتي يمكن إيجازها في التالي:

- وحدة الإطار العام للتوجهات السياسية خلال المرحلة.
- تشابه أنماط استجابة المشروعات التنموية للتوجهات السياسية خلال المرحلة.
- أن تكون بداية ونهاية المرحلة مرتبطة بحدث تاريخي مفصلي ذي تأثير عميق في التحولات السياسية والاقتصادية، وبالتالي العمرانية.
- أن تكون بداية ونهاية المرحلة عند أقرب التعدادات الإحصائية الرسمية من الحدث التاريخي المشار إليه سابقًا.

(1) أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافيا المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 167، 168.

(2) انظر ملاحق الفصل الأول، ملحق رقم 2.

وفي ضوء ذلك، فقد تم تصنيف فترة الدراسة إلى ست مراحل زمنية:

1- مرحلة حكم محمد علي (1805، 1848).
2- مرحلة حكم خلفاء محمد علي وحتى الاحتلال البريطاني (1848، 1882).
3- مرحلة الاحتلال البريطاني وحتى الحرب العالمية الأولى (1882، 1917).
4- مرحلة ما بين الحربين العالميتين وحتى قيام الثورة المصرية (1917، 1952).
5- مرحلة الحكم الناصري وحتى بداية عصر الانفتاح الاقتصادي (1952، 1976).
6- مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي وحتى نهاية فترة الدراسة (1976، 2000).

ومما لا شك فيه أن خطوط الفصل الزمني بين هذه المراحل هي في الواقع خطوط وهمية؛ حيث تلقي كل مرحلة من هذه المراحل بظلالها على المرحلة التي تليها، بل قد يمتد ظلها ليشمل باقي المراحل الزمنية، ولكن التجريد الزمني، وعزل الظواهر السياسية والاقتصادية مرحليًّا هو في الأساس لضرورات بحثية؛ حتى يمكن تعميق عملية التحليل، والوقوف على تفاصيل تتفاوت أهميتها النسبية للبحث في ضوء وفرة بياناتها، والإلمام بأبعادها المكانية والزمنية، وهو ما لا يتوفر في حالة التعامل مع المدى الزمني للدراسة في مرحلة التحليل التفصيلي كمتصل زمني واحد (حيث يكون ذلك ممكنًا بعد الانتهاء من التحليل التفصيلي خلال المراحل الزمنية المتعاقبة، وهو ما تناوله الفصل الأخير من الكتاب).

وقد التزمت الدراسة بعمل تراكب زمني (overlapping) بين مراحلها الزمنية المتعاقبة، بمعنى أن تبدأ كل مرحلة من نهاية سابقتها، وليس بمعزل عنها، وباعتبار أن نهاية التطور في كل مرحلة هي بداية التطور في التي تليها، كما لا تخلو الدراسة من عمل تغذية راجعة (feedback) لخطوات التحليل في مرحلة باستخدام نتائج التحليل في مراحل سابقة، كما يتم تجميع الحالات المتشابهة في المراحل الزمنية السابقة في سياق استنتاجات المراحل التي تليها، أي أنه على الرغم من وجود فصل زمني بين مراحل الدراسة، إلا أنها تترابط جميعها مرحليًّا بوحدة الهدف النهائي للتحليل.

5-ملاحظات ختامية وعودة لابن خلدون:

تتعدد النتائج والاستنتاجات في نهاية هذا الكتاب، وتظل أيضًا كثير من التساؤلات مطروحة، ويظل بعضها ماثلًا على مسار كل الكتاب، منها:

- المدن المصرية -بوجه عام- لا تعرف التخصص الوظيفي، وتحولاتها المدنية هي تحولات غالبًا ما تكون بدوافع سياسية (أو اقتصادية سياسية) في المقام الأول، وبالتالي فالاختلال في كفاءة الأداء الإقليمي للمدن المصرية (وخاصة متوسطة الحجم) يرجع إلى اضطراب وظائف المدن تبعًا

للدور المفترض لهذه المدن مرحليًّا حسب توجه السياسات الفوقية والاتجاهات الأيديولوجية للطبقة الحاكمة، وبناء على ذلك فإن منظومة النسق العمراني المصري أصبحت محكومة بالبعد الحجمي أكثر منها بالبعد الوظيفي أو التباعد بين مكوناتها.

- المدن المصرية رغم إغراقها في المحلية (ظاهريًّا)، إلا أنها تعكس الأبعاد السياسية والاقتصادية على المستوى القومي.
- اهتمام الدولة بتحقيق الأهداف القومية غالبًا ما يتجاوز ويتجاهل الاهتمام بالبعد المحلي وخصوصية الأوضاع المحلية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى خلل في أوضاع وأدوار المحليات داخل أقاليمها، وهو ما يؤثر في النهاية في المنظومة الكلية للعمران، حيث غالبًا لا توجد ميزات موضعية نسبية للمدن المصرية، وإنما تأخذ دورها من خلال الميزات النسبية للموقع، ويرتبط اكتساب هذه الميزة الموقعية النسبية -في أغلب الأحيان- بالسياسات والخطط القومية، أو بتأثيراتها الجانبية.
- تؤدي تلقائية عمل المدن (المتوسطة) بدون توجيه أو قدرات تضمن ذاتية الدفع التنموي محليًّا -ولو في الحدود الدنيا- إلى ركون تلك المدن في الحالة البينية بين التريف والتحضر، وهو ما يمكن قراءته بوضوح من خلال قياس وتحليل التحولات البطيئة الحادثة في تطور وظائفها.
- وتؤدي تلك الملاحظات وغيرها مما لم يدون في هذه السطور إلى تساؤل مبدئي وهو: هل المدن المصرية -في عمومها- تختلف في تطورها عن النمط العام للتطور الحضري؟ فإذا كان المتصل الطبيعي لنمو المدن وتنميتها يبدأ من تعميق المحلية، ثم إلى الإقليمية، ثم إلى القومية، ثم إلى ما هو أبعد من ذلك، فهل المدن المصرية تتبع قاعدة مختلفة تنحاز بشكل أساسي لطبيعة الدور الذي تمنحه أو تمنعه السلطة المركزية لكل مدينة على حدة؟ وهل ذلك هو الذي غالبًا ما يحمل المدن نحو اضطراب مواقعها على خريطة المنظومة العمرانية المصرية؟

وختامًا لهذا الفصل الأول نورد مختارات من كتابات المعلم الأول ابن خلدون، والذي شكلت مناهجه وأفكاره مدخلات أساسية لهذا الكتاب، كما أن بعضها اشتبك مباشرة مع المنهج العام له، والتي تؤثر فيها ما يلي:

- يرى ابن خلدون أن الحضر لا علاقة لهم بصناعة الفلاحة (الزراعة)، فيقول: "*لا يقوم عليها الحضر، ولا يعرفونها؛ لأن أحوالهم كلها ثانية عن البداوة، فصنائعهم ثانية عن صناعتها وتابعة لها*"[1].
- يرى في أن الظلم مؤذن بخراب العمران؛ حيث يقول: "*اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم*

(1) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، تحقيق: حامد أحمد طاهر، دار الفجر للتراث، 2004، ص 488.

ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك"، ثم يقول: "*والعمران ووفوره ونفاق أسواقه، إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين، فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران*"، *ومن ثم* "*خف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره*"[1].

- يرى في أن من أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق؛ حيث يقول: "*فإن المعتملين بالعمارة، إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمالهم ذلك، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخريًّا في معاشهم بطل كسبهم، واغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم، فدخل عليهم الضرر، وذهب لهم حظ كبير من معاشهم بالجملة، وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة، وقعدوا عن السعي فيها بالجملة، فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه*"[2].
- يرى في عظم إفساد العمران والدولة بالتسلط على أموال الناس، ويقول في ذلك: "*بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان، ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع*"، ثم يمضي فيقول: "*فتكسد الأسواق ويبطل معاش الرعايا؛ لأن عامته عن البيع والشراء، وإذا كانت الأسواق عطلا منها بطل معاشهم*"[3].
- يرى أن المدن الكبيرة والعظيمة والهياكل المرتفعة إنما يشيدها الملك الكبير[4]؛ حيث ربط بين حجم المدن وعظمة مبانيها وصنائعها بقوة واتساع الدولة التي تحويها.
- يربط بين حجم سكان المدينة ونمو صنائعها وتطورها؛ حيث أوضح أن تراجع عمران المدينة والتناقص النسبي لسكانها يؤدي إلى تراجع صنائعها، ومن ثم يتراجع عمران المدينة إلى أن يصل إلى الخراب الكامل[5]، (ويلاحظ هنا قناعة ابن خلدون الكاملة بأن وظيفة المدينة تتبع حجمها وتنتج عنه).
- صنف السلع إلى ضروري وحاجي كمالي، فأما الضروري فهي الأقوات اللازمة للعيش ولا غنى عنها، وأما الحاجي الكمالي فهو ما زاد على الأقوات الضرورية للمعيشة، وحدد علاقة ارتباطية واضحة بين حجم سكان المصر وأسعار كل صنف من هذه الأصناف، فيقول: " *فإذا*

(1) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 351.
(2) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 354.
(3) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 354، 355.
(4) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 419.
(5) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، تحقيق حامد أحمد طاهر، دار الفجر للتراث، 2004، ص 437.

استبحر المصر وكثر ساكنه، رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه، وغلت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه وما يتبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس"[1].

- يرى في قصور أهل البادية عن سكنى المصر الكثير العمران؛ حيث يرجح ابن خلدون أن المدينة الكبيرة مع تنامي الترف فيها، تنقلب بعض الحاجيات والكماليات إلى ضرورات، وهو ما يرفع تكلفة المعيشة فيها، فيقول: "*والسبب في ذلك أن المصر الكثير العمران يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنه من أجل الترف، وتعتاد تلك الحاجات لما تدعو إليها، فتنقلب ضرورات، وتصير الأعمال في كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية، بازدحام الأغراض عليها من أهل الترف*"، ثم يستمر في ذلك إلى أن يقول: "*ويعظم فيها الغلاء في المرافق والأقوات والأعمال، فتكثر لذلك نفقات ساكنه كثرة بالغة على نسبة عمرانه، ويعظم خرجه، فيحتاج حينئذ للمال الكثير للنفقة على نفسه وعياله في ضرورات عيشهم وسائر مؤنهم*"[2].
- يرى في حاجة المتمولين من أهل الأمصار إلى الجاه والمدافعة؛ حيث يقرر طبيعة العلاقة بين رأس المال والسلطة، خاصة إذا تعاظمت ثروة المتمولين، وأصبحوا معلومين بالمدينة، فيقول في ذلك: "*فلا بد لصاحب المال والثروة الشهيرة في العمران من حامية تزود عنه، وجاه ينسحب عليه من ذي قرابة للملك، أو خالصة له، أو عصبية يتحاماها السلطان، فيستظل هو بظلها ويرتع في أمنها من طوارق التعدي، وإن لم يكن له ذلك، أصبح نهبًا بوجوه التحيلات وأسباب الحكام*"[3].
- يرى في أن الحضارة غاية العمران، ونهاية لعمره، وأنها مؤذنة بفساده، وهو يضع بذلك عمرًا للمدن يرتبط ببلوغ المدينة ذروة مظاهر الترف، فبعد أن أوضح أن للإنسان عمرًا محسوسًا يبلغ ذروته في الأربعين، ثم يبدأ في الأفول، نجده يقول: "*فلتعلم أن الحضارة في العمران أيضًا كذلك؛ لأنه غاية لا مزيد من وراءها*"، ثم ينتقل إلى تحول أنماط الاستهلاك لسكان المدن عند الوصول إلى غاية الترف، فيقول: "*فتعظم نفقات أهل الحاضرة، وتخرج عن القصد إلى الإسراف، ولا يجدون وليجة عن ذلك؛ لما ملكهم من اعتياد أثر العوائد وطاعتها، وتذهب مكاسبهم كلها في النفقات، ويتبالغون في الإملاق والخصاصة، ويغلب عليهم الفقر، ويقل المستامون للبضائع، فتكسد الأسواق، وتفسد حال المدينة، وداعية ذلك كله إفراط الحضارة والترف، وهذه مفسدتها في المدينة على العموم في الأسواق والعمران*"[4].

---

(1) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 440.

(2) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 442، 443.

(3) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 446.

(4) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 450.

- يرى في أن الصنائع إنما تكتمل بكمال العمران الحضري وكثرته؛ حيث يقول: "*أن الناس ما لم يستوف العمران الحضري، وتتمدن المدينة، إنما همهم في الضروري من المعاش، وهو تحصيل الأقوات من الحنطة وما غيرها، فإذا تمدنت المدينة، وتزايدت فيها الأعمال، ووفت بالضروري، وزادت عليه، صرف الزائد حينئذ إلى الكماليات من المعاش*"[1]. والصنائع هي مصدر الكماليات.
- يرى في أن رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها؛ حيث يقرر: "*والسبب في ذلك ظاهر، وهو أن هذه كلها عوائد للعمران والأوان، والعوائد إنما ترسخ بكثرة التكرار وطول الأمد، فتستحكم صبغة ذلك وترسخ في الأجيال، وإذا استحكمت الصبغة عسر نزعها، ولهذا نجد الأمصار التي كانت استبحرت في الحضارة، لما تراجع عمرانها وتناقص، بقيت فيها آثار من هذه الصنائع ليست في غيرها من الأمصار المستحدثة العمران، ولو بلغت مبالغها في الوفور والكثرة*"[2].

وأيًّا ما كانت أوجه النقد التي يمكن أن توجه إلى الرؤية الخلدونية في تطور العمران ودوراته التاريخية، فإن افتراضاته التي سبق ذكرها، تماست إلى حد التطابق في بعض الحالات مع بعض مراحل التطورات السياسية والاقتصادية وآثارها العمرانية التي شهدتها مصر خلال فترة الدراسة، كما سيلي بيانه في الفصول القادمة، مرت مصر خلال فترة الدراسة باحتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية، واستخدام للسخرة في إنجاز الأشغال العامة، وتزاوج لرأس المال والسلطة، ثم تزاوج للسلطة ورأس المال، كما شهدت حالات تأميم للمنشآت الاقتصادية، وسبقها نظام إقطاعي سلب الفلاحين حقوقهم، وأوقع عليهم أشكالًا من الظلم، كما شهدت انفتاحًا اقتصاديًّا وتحوله للاستهلاك الترفي الذي استنزف الوعاء الادخاري اللازم للانتقال التدريجي من العيش الضروري إلى العيش الحاجي أو الكمالي حسب تعبير ابن خلدون. وكل ذلك تضمنته الرؤى النظرية لابن خلدون كما تم عرضها.

وبعيدًا عن الحدود الزمنية الحاسمة للدورات التاريخية الخلدونية، وما يمكن أن تتعرض له من أوجه النقد -باعتبار اختلاف الزمن وتطور نظم الحكم والطغيان الحجمي للمستقرات الحضرية- فإن الافتراضات النظرية لابن خلدون تظل إحدى الأدوات المهمة كمدخل نظري لفهم طبيعة العلاقة بين التطورات السياسية والاقتصادية من جانب، والتحولات في هيكل منظومة العمران المصاحبة لها من جانب آخر.

***

(1) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 483.

(2) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 484.

ملاحق الفصل الأول
الإطار العام - المدخل الفكري النظري
ملحق رقم [1] دراسات سابقة في بعض جوانب البحث

- منى عطا الله عبد الوهاب: أثر السكك الحديدية على أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من 1856-1914، رسالة ماجستير، إشراف: د. رءوف عباس، 1996، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- أحمد عبد الله أحمد: أثر الحرب العالمية الأولى في تطور الصناعة المصرية في الفترة من 1918-1930، رسالة ماجستير، إشراف: د. رءوف عباس، 1986 - المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- فاطمة الحمزاوي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في عهد الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير، إشراف: د. جمال الدين المسدي، 1988، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- طه حسين سعيد: أوضاع مصر في عهد عباس الأول، 1848-1854، رسالة ماجستير، إشراف: د. جمال الدين المسدي، 1991، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- أحمد فريد علي مصطفى: توسع مصر في الشام وأثره على موقف الدول من المسألة المصرية في عهد محمد علي، 1831-1841، رسالة ماجستير، إشراف: د.محمد فؤاد شكري، 1955، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- حلمي محروس إسماعيل: الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد أنيس، 1977، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- نوال عبد العزيز مهدي: الحركة العمالية وأثرها على تطور التاريخ السياسي المصري في الفترة من 1899-1930، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد أنيس، 1973، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- نوال عبد العزيز مهدي: الحركة العمالية وأثرها على تطور التاريخ السياسي المصري في الفترة من 1930- 1945، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد أنيس، 1973، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- لطيفة محمد سالم: مصر في الحرب العالمية الأولى، 1914- 1918، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد أنيس، 1970، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.

- محمد رفعت رمضان: مصر والدولة العثمانية، دراسة تاريخية للعلاقات السياسية بين الطرفين 1840 - 1863، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- يحيى محمد محمود أحمد: الملكيات الزراعية الصغيرة وأثرها في الريف المصري، 1891-1930، رسالة ماجستير، إشراف: د. رءوف عباس، د. عاصم الدسوقي، 1989، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- حامد علي الدسوقي: النظام الإداري في مصر في عهد إسماعيل، 1863-1879، رسالة ماجستير، إشراف: د. السيد رجب 1979، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- محمود دياب راضي: تطور الخرائط المصرية منذ القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد صبحي عبد الحكيم، 1976، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- حورية محمد حسن: الآثار الجغرافية للري الدائم في مصر العليا، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد صفي الدين أبو العز، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- أحمد محمود نجيب: الهجرات الداخلية في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد صفي الدين أبو العز، 1969، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- نعمة عبد الرءوف: أنماط مراكز العمران في غرب الدلتا، رسالة ماجستير، إشراف: د. أحمد حسن إبراهيم 1989، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- فاطمة حمد أحمد عبد الصمد: أنماط العمران في قمة دلتا النيل إلى الجنوب من شبين الكوم، رسالة ماجستير، إشراف: د. أحمد حسن إبراهيم 1990، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- عماد سامي يوسف: أنماط العمران على جانبي النيل جنوبي قنا، رسالة ماجستير، إشراف: د. عبد العال عبد المنعم الشامي 1990، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- مها محمد جمال: النمو العمراني لمدينة الجيزة، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد محمد زهرة 1997، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- السيد خالد المطري، مدينة دمياط، دراسة في جغرافيا المدن، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد صبحي عبد الحكيم 1974، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- محمد أحمد علي حسين: الهجرة الخارجية للمصريين، إشراف ...، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- عبد العال الشامي: مدن الدلتا في العصر العربي، رسالة دكتوراه، إشراف: د.محمد صبحي عبد الحكيم 1977، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.

- ماهر عبد الحميد الليثي: النمو السكاني لمحافظة القاهرة الكبرى في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد صفي الدين أبو العز، 1971، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- محمد صبحي عبد الحكيم: مدينة الإسكندرية، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد متولي 1958، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- محمد المعتصم مصطفى أحمد: الاستقرار البشري على الجانب الشرقي لوادي النيل بين حلوان وقنا، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد صفي الدين أبو العز 1973، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- عبد القوي محمود: نمو سكان الحضر في مصر، رسالة دكتوراه، إشراف: د. أحمد علي إسماعيل 1989، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- أحمد السيد محمد: التحضر في منطقة شرق الدلتا، إشراف ...، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- سامح إبراهيم محمد: النشاط الاقتصادي والقوى العاملة في القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد صبحي عبد الحكيم 2000، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- فتحي إبراهيم أحمد: مراكز العمران على فرع رشيد، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد صفي الدين أبو العز 1997، مكتبة قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة.
- صالح رمضان محمود: الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الخديوي إسماعيل، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد أحمد أنيس 1965، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- أحمد عبد الرحيم مصطفى: الخديوي إسماعيل وعلاقته بالباب العالي، إشراف... 1951، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- محمد أنور توفيق: السخرة في الزراعة وأثرها على المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، إشراف: د. رءوف عباس 1985، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- أحمد محمد حسن الدماصي: نظام الاحتكار في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، إشراف: د. رءوف عباس 1984، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- أحمد محمد حسن الدماصي: سقوط نظام الاحتكار في مصر الحديثة وأثره في التطور الاقتصادي، 1840-1882، رسالة دكتوراه، إشراف: د. رءوف عباس 1989، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.

- شوقي عطا الله الجمل: سياسة مصر في البحر الأحمر في السنوات من 1863-1879، إشراف... 1958، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- محمود حلمي مصطفى حسنين: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الباشاوية المصرية منذ بدء التمثيل القنصلي وحتى الثورة العرابية، 1832-1881، رسالة دكتوراه، إشراف: د. محمد فؤاد شكري، د. محمد أحمد أنيس 1992، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- محمود خليل إبراهيم الطلخاوي: المجتمع الريفي في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد جمال الدين المسدي 1987، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- صلاح عبد الجابر غنيم: جغرافيا العمران الريفي لمركز رشيد، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد صفي الدين أبو العز 1977، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- هبة الله عصام الدين خليل: خصائص المجتمع المحلي كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات في الحضر والريف، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد محمد البرملجي، د. سحر عبد المنعم عطية 2002، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- علا أحمد أحمد: "منهج عمراني لتحديد دور النسق الحضري في إحداث التنمية المتوازنة"، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد طاهر الصادق، د. إبراهيم المسلمي، 2000، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- محمد أحمد حسنين حبشي: أثر التحولات السياسية على التوجهات المعمارية والعمرانية في مصر في الفترة من 1952 إلى 1981، رسالة ماجستير، إشراف: د. عبد الحليم إبراهيم 1990، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- مها سامي كامل: العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد البرملجي، د. محمد طاهر الصادق، د. طارق عبد اللطيف 1993، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- حسين محمد أبو بكر: التغير والتدهور في المناطق الحضرية القديمة، دراسة تحليلية بالمدينة القديمة، رسالة ماجستير، إشراف: د. عبد المحسن برادة، د.هشام عمرو بهجت، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- أشرف مسيحة عزيز: التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ النشأة حتى أوائل القرن العشرين، رسالة ماجستير، 2002، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.

- نسرين فتحي: تأثير التطور التكنولوجي على ملامح المدينة المعاصرة، رسالة ماجستير، إشراف: د. محمد رضا كامل، د. محمد محمود عويضة 1992، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- ريهان محمد ريحان: تنمية المجتمعات الجديدة، التمكين كأداة فعالة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة، 2003، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- دراسة تحليلية لتأثير تطور تقنيات المعلومات على عمران المدن العملاقة، رسالة ماجستير، إشراف: د. سحر عبد المنعم عطية، د. نبيل محمد عبد الهادي 2002، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- محمد رضا عبد الله: تفعيل تنمية المجتمعات الريفية بمصر، نموذج وإطار عمل، 2003، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، قسم الرسائل.
- محمد شحاتة درويش: استعمالات الأراضي في المدينة المصرية، دراسة في خصائص التوزيع المكاني وآليات التطور في النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة دكتوراه، إشراف: د. عبد المحسن برادة، د. طارق وفيق، 1998، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- حسني محمد سيد: تطور وظائف المدن المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير، إشراف: د. طارق وفيق 2000، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- وفاء عبد المنعم عامر: إيكولوجيا المدينة العربية، رسالة دكتوراه، إشراف: د.محمود يسري، د. بهاء الدين بكري، 1990، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- مروان جبور: تطور التصنيف الوظيفي للمدينة المصرية متوسطة الحجم، رسالة ماجستير، إشراف: د. عبد المحسن برادة 1997، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- د. محمد طاهر الصادق، د. محمود يسري حسن، د. جليلة القاضي وآخرون: مشروع مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا)، التقرير المرحلي الأول 1988، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- د. محمد طاهر الصادق، د. محمود يسري حسن، د. جليلة القاضي وآخرون: مشروع مدن مصر ذات التبادل الحضاري (رشيد)، التقرير النهائي، ثلاثة أجزاء 1994، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.

- د. محمد طاهر الصادق، د. محمود يسري وآخرون: الملامح العريضة لمدن مصر عام 2000، ثلاثة أجزاء – 1987، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- وليد نبيل بيومي: درجات العمران، دراسة في التنميط والتحولات والفروق الأساسية – بحث في جغرافيا العمران، تمهيدي ماجستير، إشراف: د. سامي أمين عامر 1996، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- حسني محمد سيد: المدن العملاقة، النشأة والتطور – بحث في جغرافيا العمران، تمهيدي ماجستير، إشراف: د. سامي أمين عامر 1996، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- محمد إمام أحمد، نظرة تقويمية للتصنيف الوظيفي للمدن – بحث في جغرافيا العمران، تمهيدي ماجستير، إشراف: د. سامي أمين عامر 1996، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- هند عبد المنعم عواد: دراسة في أحجام المدن – بحث في جغرافيا العمران، تمهيدي ماجستير، إشراف: د. سامي أمين عامر 1996، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.
- علا أحمد أحمد: الاستخدامات التخطيطية للدراسات السكانية – بحث في جغرافيا العمران، تمهيدي ماجستير، إشراف: د. سامي أمين عامر 1996، مكتبة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.

ملحق رقم [2]
التعريفات الإحصائية للبيانات المستخدمة في عمل التصنيف الوظيفي

عند التعامل مع الجداول الإحصائية المنشورة (جداول النتائج التفصيلية للتعدادات المختلفة) فإن مهن ووظائف السكان لا تظهر إلا من خلال نوعين من الجداول؛ إحداهما جداول المهنة، والأخرى جداول النشاط الاقتصادي الرئيس، وقد تم تعريف كليهما إحصائيًّا كالآتي:

المهنة[1]: هي نوع العمل الذي يقوم به الفرد العامل أو نوع العمل الذي كان يقوم به الفرد المتعطل والسابق له العمل، وذلك بصرف النظر عن نوع النشاط الاقتصادي الرئيس للمنشأة التي يعمل بها أو كان يعمل بها، وتنقسم المهن إلى عدد من الأقسام الرئيسة، وتضم كل من هذه الأقسام مهنًا تربطها علاقة محددة أساسها التشابه في نوع العمل، ويختص كل قسم بميدان عمل معين.

(1) تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

النشاط الاقتصادي الرئيس[1]: ويقصد به النشاط الاقتصادي الرئيس الذي يندرج تحته نوع العمل الذي تقوم به المنشأة التي يعمل بها كل من هو ملتحق بعمل، أو التي كان يعمل بها قبل تعطله، وبالنسبة لمن يعملون خارج المنشآت فيوضح النشاط الاقتصادي الرئيس طبقًا لما يقومون به من أعمال.

وتنقسم أوجه النشاط الاقتصادي إلى أقسام رئيسة، وتصنف المنشآت التي تعمل في نفس النوع من أنواع النشاط الاقتصادي تحت نفس القسم الرئيس، سواء كانت مملوكة للحكومة أو لشركات أو لأفراد.

وواضح من خلال التعريفيين السابقين أن التصنيف باستخدام بيانات النشاط الاقتصادي الرئيس للسكان هو أقرب للمنطق من استخدام بيانات المهنة؛ حيث إن المهنة لا تفرق في التصنيف بين محاسب يعمل في بنك وآخر يعمل في مصنع وآخر يعمل في جمعية زراعية، وهي بذلك لا تعبر تعبيرًا دقيقًا عن الدور الإنتاجي الفعلي الذي يمثله الفرد من خلال منشأته التي يعمل بها؛ ولذلك فإن الدراسة اعتمدت على بيانات النشاط الاقتصادي الرئيس في عمل التصنيف الوظيفي للمدن المصرية خلال التعدادات المختلفة من عام 1917 حتى عام 1996؛ حيث قسم الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أقسام النشاط الاقتصادي إلى عشرة أقسام، هي:

1- الزراعة وصيد البر والبحر.
2- استغلال المناجم والمحاجر.
3- الصناعات التحويلية.
4- الكهرباء والغاز والمياه.
5- التشييد والبناء.
6- التجارة والمطاعم والفنادق.
7- النقل والتخزين والمواصلات.
8- التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات الأعمال.
9- خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية والإصلاح.
10- أنشطة غير كاملة التوصيف.

(1) تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ومجموع العاملين في هذه الأقسام العشرة هم جملة ذوي النشاط في المدينة، والدراسة أجملت هذه الأقسام العشرة في أربعة أقسام رئيسة بعد استثناء الأنشطة التي تعد هامشية داخل مدن الدراسة (استغلال المناجم والمحاجر، الكهرباء والغاز والمياه، التشييد والبناء)؛ وذلك للأسباب الآتية:

أ- أن نشاط استغلال المناجم والمحاجر يتركز -في غالبيته- في المدن التي تم استبعادها من الدراسة (المدن الحدودية)، هذا بالإضافة إلى أنها تمثل نسبة ضئيلة بالمقارنة باقتسام النشاط الأخرى؛ حيث كانت نسبة المشتغلين باستغلال المناجم والمحاجر[1] إلى جملة ذوي النشاط (على مستوى حضر الجمهورية) عام 1960 حوالي 1٪ وانخفضت عام 1976 إلى 0,5 ٪، و كذلك عامي 1986، 1996.

ب- وينطبق القول نفسه على نشاط الكهرباء والغاز والمياه، من حيث ضآلة نسبة المشتغلين بهذا النشاط إلى جملة ذوي النشاط 1.8 ٪، 1 ٪، 1.1 ٪، 1٪ أعوام 1960، 1976، 1986، 1996 على الترتيب.

ج- أما نشاط التشييد والبناء فلم تكن نسبة المشتغلين به على الدرجة نفسها من الضآلة؛ بل سجلت نسبة لا بأس بها خلال التعدادات الأربع الأخيرة، فكانت نسبة المشتغلين به إلى جملة ذوي النشاط هي 6.6٪ و6.9٪ و10٪ و8.5٪، أعوام 1960 و1976 و1986 و1996على الترتيب، وهي نسبة ليست بسيطة بحيث لا تؤخذ في الاعتبار، وإنما هذا النشاط بالذات لا يتميز بالاستقرار المحلي، بمعنى أنه مرحلي حسب متطلبات التنمية الاقتصادية، فيزدهر هذا النشاط في مدينة لمدة معينة، ثم يخبو ليظهر في مكان آخر حسب خطة التنمية القومية، وخير مثال على ذلك مدن القناة، والتي بدأت مرحلة التعمير بها منذ عام 1975، فلم يرصد تعداد 1976 ذروة هذا النشاط، واكتمل التعمير قبل عام 1986، فلم يظهر أيضًا في هذا التعداد، ومن ثم فإن هذا النشاط لا يمكن اعتباره ضمن المركب الوظيفي للمدينة؛ حيث إنه نشاط ديناميكي لا يرتبط بالأرض، ولا يظهر في خريطة استعمالات الأراضي، بالإضافة إلى أن المدن العملاقة -(القاهرة، الإسكندرية، الجيزة) والتي تم استثناؤها من دراسة التصنيف الوظيفي منذ عام 1947- تستحوذ على النسبة العظمى من العاملين في هذا النشاط.

ولذلك فإن الدراسة صنفت أقسام النشاط الاقتصادي في أربعة أقسام رئيسة، هي:

أ-الزراعة وصيد البر والبحر.

ب- الصناعة.

(1) الكتاب الإحصائي السنوي، يونيو 1997، جدول 1-17 ص 39، 42.

ج- التجارة والنقل (حيث تم ضم نشاط التجارة والمطاعم والفنادق إلى نشاط النقل والتخزين والمواصلات؛ لارتباط النشاطين كليهما بالآخر).

د- الخدمات (حيث تم ضم نشاط التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات الأعمال إلى نشاط خدمات المجتمع العامة والشخصية والإصلاح).

وبذلك تتعامل الدراسة مع هذه الأنشطة الأربعة المجمعة كأساس للتصنيف الوظيفي للمدن المصرية خلال فترة الدراسة (فترة ما بعد ظهور التعدادات الرسمية)، وذلك بحساب نسبة المشتغلين في كل نشاط من هذه الأنشطة إلى جملة ذوي النشاط (مجموع المشتغلين في كل أقسام النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الأنشطة المستثناة من الدراسة)، ومن خلال هذه النسبة يتم مقارنة المدن مع بعضها البعض رأسيًّا؛ لعمل التصنيف الوظيفي للمدن باستخدام معامل التوطن، والذي تحكمه المعادلة التالية:

$$\text{معامل التوطن} = \frac{\text{نسبة العاملين بالنشاط في المدينة إلى جملة ذوي النشاط في المدينة}}{\text{نسبة العاملين في النشاط نفسه في كل المدن إلى جملة ذوي النشاط في كل المدن}}$$

ومعامل التوطن كأسلوب للتصنيف له مميزاته وعيوبه؛ فهو أسلوب رقمي سهل القراءة والمقارنة، ومهم لتحديد الدور الإقليمي والقومي للمدينة؛ حيث يحدد موقفها بين باقي المدن من حيث الإمكانات المتاحة، والقوة البشرية لكل نشاط على حدة، وهو ما يساعد في قراءة الخريطة التوزيعية للموارد البشرية المتاحة كخطوة أولى وأساسية لتحديد برامج التنمية القومية، وبالأخص برامج التنمية الحضرية.

ودراسة تطور وظائف المدن من هذا المنظور هي -في الواقع- دراسة في تطور شكل توزيع المشروعات التنموية والموارد البشرية على مدن الجمهورية.

الجوانب السلبية لأسلوب التصنيف المقترح:

أ- هذا الأسلوب في التصنيف -كما يقول دكتور أحمد إسماعيل[1]- *(إنه دراسة في المستوى العام، والتي تعتبر جزءًا من الجغرافيا الخارجية للمدينة)*، وعلى ذلك فإن هذا الأسلوب لا يعكس بوضوح شكل اللاندسكيب الداخلي للمدينة، وهذا لا يتحقق بدون الدخول في دراسة استخدام الأراضي (الجغرافيا الداخلية للمدينة)، ولكن الدراسة -كما سبق القول- لم يتح لها من البيانات عن استخدام الأراضي في المدن

(1) أحمد علي إسماعيل: دراسات في جغرافيا المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 165.

خلال مراحل التطور المختلفة ما يجعلها تعتمد على استخدام الأراضي في دراسة التطور، كما أنها معنية في الأساس بتطور منظومة العمران المصري، أي بأدوار المدن دون الدخول إلى تفاصيل بنيتها الداخلية.

ب- هذا الأسلوب (معامل التوطن) ذو حساسية مفرطة لنتائج بياناته تبعًا لأي تحول رقمي قد يكون ناتجًا عن تحولات إدارية أو قرارات سياسية؛ مما يظهر فجأة وبدون مقدمات في نتائج التصنيف، وبما يمثل طفرة في النتائج، وهو ما يستدعي الحذر والدقة عند تفسير مثل هذه الطفرات الرقمية؛ حتى تكون نتائج التصنيف منطقية (ولكنه في حالة هذه الدراسة يعد مفيدًا جدًّا لقراءة أثر التطورات السياسية والاقتصادية على إحداث مثل هذه الطفرات).

ج- استخدام هذا الأسلوب (منفردًا) يصعب معه إمكانية التوقع المستقبلي لشكل خريطة وظائف المدن المصرية، على الرغم من البعد الزمني لدراسة التطور، والذي يعد كافيًا بدرجة مناسبة لتحديد اتجاه وأسلوب التحولات الوظيفية للمدن المصرية. ويرجع ذلك إلى أن التحولات الإدارية والقرارات السياسية لها تأثير مباشر على تحريك أرقام بيانات الأنشطة الاقتصادية داخل المدن، خاصة وأننا في مصر -وبالأخص خلال فترة الدراسة- مررنا -وما زلنا نمر- بتحولات جذرية في أسلوب الحكم، وفي الفكر الاقتصادي، وحتى في أساليب التنمية المحلية، وفي ترسيم الحدود الإدارية، ولذلك فإن التوقع من خلال هذا الأسلوب لا بد وأن يكون مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالسيناريو المتوقع لأسلوب إدارة المحليات والاتجاهات السياسية القومية.

فعلى سبيل المثال حظر البناء على الأراضي الزراعية بشكل حازم وحاسم يؤدي إلى توقع عدم ضم قرى جديدة للمدن إلا في أضيق الحدود، وبالتالي فإن التوقع المستقبلي لتطور الوظيفة الزراعية داخل المدن لا بد أن يأخذ ذلك في الاعتبار.

وكمثال آخر، فإن التطبيق الحاسم لقوانين حماية البيئة وحظر الترخيص لإقامة صناعات جديدة داخل حدود المدن القائمة؛ بل ومحاولة وضع خطط مستقبلية لنقل الصناعات القائمة من داخل المدن إلى مناطق أخرة مخططة للأغراض الصناعية، فإن ذلك يؤثر -بلا شك- على تطور الوظيفة الصناعية في المدن المصرية.

وعمومًا فإن الأسلوب المستخدم في التصنيف الوظيفي للمدن المصرية في هذه الدراسة (معامل التوطن) يعد -على بساطته- ملائمًا لتحقيق الهدف من الدراسة في ضوء الاعتبارات السابقة.

***